



Eritrean National Council for Democratic Change

مسودة الميثاق السياسي للمجلس الوطني للتغيير الديمقراطي 2018

المقدمة :-

إرتريا دولة حرة ذات سيادة تقع في منطقة إستراتيجية بالقرن الإفريقي ، ويقدر عدد سكانها بأكثر من خمسة ملايين نسمة ، ومساحتها 124.320 كلم مربع ، ولها ساحل بحري يمتد لأكثر من ألف كلم ، وعدد من الجزر والموانئ ، تتميز إرتريا بالتنوع العرقي والثقافي والديني ، ويعتمد غالبية الشعب الإرتري في عيشه على الفلاحة والرعي والصيد البحري ، وعلى النشاط التجاري والخدمات والصناعة والخدمة المدنية .

وانطلاقاً من هذه العوامل الإستراتيجية ذات الطابع السياسي والتجاري والعسكري التي شكلت عامل جذب للقوى الاستعمارية في إرتريا ودول الجوار والمنطقة عموماً ، بدأت طلائعها في الوصول إلى المنطقة من منتصف القرن السادس عشر الميلادي ، وإرتريا كغيرها من الدول الإفريقية التي تقاسمتها الدول الأوروبية كانت من نصيب الاستعمار الإيطالي ومن ثم عرفت بحدودها الجيو- سياسية الحالية، وبعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية وقعت إرتريا تحت نير الاستعمار البريطاني لسنوات قلائل حتى قررت الدول العظمى تلبية لمصالحها ومن بينها أمريكا وشركائها ضم إرتريا قسراً وبدون رغبة وإرادة شعبها إلى إثيوبيا لتقع من جديد تحت براثن الإستعمار الإثيوبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وفي غضون تلك الفترات الإستعمارية ، وأساليب مقاومتها تطور العقل السياسي الإرتري ، واتسعت رقعة الأحزاب السياسية حتى إنبثقت من أروقتها نظرية المقاومة الوطنية المسلحة بقيادة جبهة التحرير الإرترية التي تجلت في الفتح من سبتمبر عام 1961م ، بتفجيرها مسيرة الكفاح الوطني المسلح الذي تكلل بانترزاع الإستقلال الوطني في مايو 1991م بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا.

حيث خاض شعبنا الإرتري نضاله الوطني خلال العقود الماضية ضد الإستعمار، وهو يتطلع إلى الحرية والديمقراطية والسلام والكرامة والتقدم والازدهار بكل أبعادها. وقدم في سبيل ذلك تضحيات جسيمة أسفرت عن الانتصار التاريخي الحاسم المتمثل في الاستقلال الوطني، والذي وضع شعبنا على أعتاب مرحلة سياسية جديدة، ألا وهي مرحلة بناء الدولة الأريترية الديمقراطية وإشاعة السلام والتنمية الوطنية وسيادة القانون.

ولا شك أن شعبنا الإرتري كان مهياً لمعركة البناء الوطني السلمي على أساس الديمقراطية والعدالة والحرية والسلام الإجتماعي المرتكز على الوحدة الوطنية التي كرستها عقود من النضال الوطني البطولي. إلا أن خروج نظام الجبهة الشعبية الديكتاتوري والشمولي عن تلك المسيرة النضالية الحافلة بالتضحيات الكبيرة، شكل صدمة مذهلة لم يتوقعها شعبنا المكافح ، وجاءت مناقضة لتطلعاته نحو الحرية والكرامة، وفي مقدمتها انتهاج النظام سياسة مصادرة الحقوق الإنسانية والديمقراطية للشعب الإرتري .

وفي سياق سياسة احتكار السلطة والاستئثار بكل مكاسب النضال الوطني، ومناهضة الديمقراطية والسلام ، لجأ النظام الديكتاتوري الشمولي الحاكم إلى إقصاء القوى السياسية الوطنية الأخرى متتكرراً لدورها الوطني والديمقراطي في بناء الدولة الأريترية ، ففرض نظاماً استبدادياً معادياً للحقوق الديمقراطية والإنسانية للشعب الإرتري .

إن النهج الاقصائي المتكامل الذي لا يزال يسلكه النظام الديكتاتوري الشمولي منذ فجر الإستقلال في فرض هيمنته السياسية والثقافية والاجتماعية الأحادية علي الدولة الأرترية ، والقبضة الامنية على كافة مفاصل الحياة ، احدث شرخاً عميقاً في أركان الوحدة الوطنية، وتشويها للهوية الوطنية الجامعة ، الأمر الذي يهدد قواعد الشراكة الوطنية والتعايش السلمي المشترك والامن الاجتماعي للشعب الأرتري ، ويعرض وطننا وشعبنا إلى مخاطر الإنزلاق لهوية التفكك والإنهيار.

وفي خلال عقدين ونيف من عمر إرتريا المستقلة يعكس المشهد السياسي الإرتري الراهن بوضوح حجم الخطر المحدق بالبلاد، والتي يفوقها بخطى حثيثة نحو الانهيار الشامل ، من إضعاف وحدة الصف الوطني وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ، وغياب حكم القانون والمؤسسات الدستورية ، وإهدار موارد البلاد في بناء مؤسسات قمعية تعسفية لحماية النظام الديكتاتوري الشمولي ، ، ومصادرة حق ضمان الحياة لذوي الرأي المخالف ، وتشريد الشعب الإرتري خارج أرضه ، وخلق ظروف حاضنة لظاهرة الإتجار بالبشر، وإهانة الشباب في أعمال السخرة ،، وتهديد أمن واستقرار المنطقة بشن حروب غير مبررة ضد كافة دول الجوار ، تلك هي نماذج حية لفهم طبيعة نظام (هقدف) الديكتاتوري الشمولي المنتج للآزمات باستمرار داخليا وإقليميا ، والمتعمي عن مواجهة أزماته الخائفة وانشغاله بقضايا إنصرافية دوما .

وإزاء هذا الواقع المرير الذي يعيشه الشعب الأرتري المتطلع إلى السلام والحريات السياسية والمدنية والكرامة، والمتوثب دائماً للنضال من أجل التحول الديمقراطي ، وبناء على الجهود الماضية الهادفة إلى تأطير قوى المعارضة الأرترية تحت مظلة سياسية وطنية متحدة تضم القوى السياسية والمدنية الإرترية كافة، تداعت المقاومة الوطنية الإرترية بمختلف توجهاتها السياسية والفكرية والمدنية الارترية في 2011م إلى مؤتمر الحوار الوطني في أواسا الإثيوبية ، توحيدا لصفوفها، وحشدا لأدوات نضالاتها في جبهة وطنية متحدة جامعة ، بغية إنقاذ الشعب والوطن من الوضع السياسي والاجتماعي المتردى ، وصيانة للوحدة الوطنية في إطار التنوع، وتحقيقاً للشراكة الوطنية .

إن إقامة مثل هذه الجبهة الوطنية المتحدة ، وإدارتها سلميا وتعزيز بناء الثقة و قدرة التعايش وسط مكوناتها المختلفة ، هي ضمان لتسريع عملية التغير المنشودة ، بإحداث التأثير اللازم في مسار تحقيق تطلعات الشعب الارترى المتمثلة في اسقاط النظام الديكتاتوري الشمولي غير الراغب للايفاء بمتطلبات حل سياسي شامل يخاطب جذور الازمة الإرترية و يضع لها حلولاً ناجعة ، ببناء دولة مدنية قادرة على إحتواء الجميع داخل الوطن الواحد ، وإقامة نظام ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية يلبي تطلعات الشعب الإرتري في السيادة والكرامة .

كما هو معلوم فان المجتمع الدولي ظل يصدر قرارات تدين النظام الديكتاتوري الشمولي وتحاصره في كافة المجالات إلا أنه استثمر مؤخرا التطور الجارية في منطقتنا لكسر عزلته من خلال تأجير الأراضي الارترية دون مسوق قانوني ، وإنهاء أزمته الحدودية مع إثيوبيا

سلميا عبر مختلف الضغوطات الداخلية والخارجية ما أعطت النظام متنفسا مؤقتا لكنه وبالرغم من ذلك وبسبب طبيعة هذا النظام الديكتاتوري لن يطول أمد هذا المتنفس المؤقت . ولتغيير هذا الواقع لصالح النضال الديمقراطي الجاري ، يتطلب منا مضاعفة الجهود لجذب الشعب الارترري في الداخل والخارج والمجتمع الدولي إلى جانب نضالنا العادل.

وفي سبيل تهيئة المناخ السياسي الملائم لتحقيق التحول الديمقراطي المنشود في أرتريا ، يأتي انعقاد المؤتمر الوطني الثاني ، ، كخطوة هامة في مسار تعزيز وحدة صف المعارضة وتوظيف طاقاتها النضالية علي قاعدة برنامج الحد الأدنى والذي سيكون الدليل الذي تهتدي به ، أثناء مسيرتها النضالية، وصولا إلى إرتريا ديمقراطية وحررة وأبية .

الفصل الأول :- مبادئ عامة

1. صيانة السيادة الوطنية الإرترية ، والتي كرستها وعززتها عقود من النضال الوطني البطولي، والتأكيد على وحدة إرتريا أرضا وشعبا بحدودها الجغرافية المعترف بها دوليا.
2. الإقرار بالتوزيع العادل للسلطة والثروة، انطلاقا من مبادئ الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان ، وتحقيقا للعدل والمساواة بين كافة مكونات المجتمع الإرتري .
3. المواطنة أساس الحقوق والواجبات، والمواطنون متساوون أمام القانون.
4. إحترام التنوع الثقافي والديني والقومي، ومحاربة الإلحاق القسري بين القوميات، وتأكيد احترام هذا التنوع بغية ترجمة مضامين الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية على أرض الواقع.
5. الإقرار بكافة الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية في شأن حقوق الإنسان ، ومنها : حرية الاعتقاد، والعبادة، والرأي، والتعبير، والنشر، والتنظيم، والتملك، والتنقل ، وغيرها من الحريات العامة و الشخصية، وتضمينها في الدستور.
6. اعتبار القومية والدين والثقافة مكونات أساسية لهوية الشعب الإرتري ، وتبعاً لذلك ضمان كافة تلك الحقوق.
7. الحماية الدستورية في تبني أي تنظيم أو حزب إرتري البرنامج السياسي الذي يراه صالحاً للحكم، واحترام حقه المبدئي لإقناع الشعب به .
8. الإقرار بأن الشعب مصدر السلطة يمارسها عبر عملية سياسية ديمقراطية دستورية.
9. الإقرار بأن اللغات الارتررية كلها وطنية وامتساوية، ومن بينها اللغتان العربية، والتجريئة هما اللغتان الرسميتان في ارتريا ، كما يحق للقوميات الارتررية استخدام وتطوير لغاتها.
10. النضال والالتزام بإقامة نظام ديمقراطي قائم على التعددية السياسية والحزبية دون استثناء لأحد.
11. الإقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة، ونبذ العنف للأستيلاء عليها، وفصل السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية، والقضائية، واستقلال القضاء
12. الإقرار بنظام حكم لا مركزي يضمنه الدستور
- 13.مناهضة النعرات العرقية والطائفية والمناطقية، والنظرة الشوفينية.
- 14.ومحاربة كل أشكال التطرف والعنف والإرهاب
15. الأرض ملك لأهلها ، وكل أرض وممتلكات انتزعت بغير حق تعود لأصحابها بطريقة قانونية وعادلة.
- 16.الإقرار بمبدأ المساواة بكل الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة والمنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية.
17. انتهاج سياسة خارجية مبنية علي اساس المصالح المشتركة والاعتراف بالعلاقات المتكافئة، واحترام سيادة الدول، والمحافظة علي السلام الاقليمي والعالمي، والالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية

الفصل الثاني :- الأهداف

1. تغيير النظام الشمولي وإزالة الظلم الذي مارسه بكافة أنواعه وأشكاله
2. بناء الدولة الإرترية الديمقراطية وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار والعدالة الاجتماعية.
3. تحقيق الديمقراطية في ممارسة السلطة وإقرار الحريات العامة والخاصة والتداول السلمي للسلطة.
4. العمل علي حماية وترسيخ وحدة الشعب الإرتري، والسعي لبناء الثقة بين مكوناته ، ونشر ثقافة التعايش السلمي، وتأسيس قيم الديمقراطية والحريات.
5. ترسيخ قيم الدين وكل الموروثات الثقافية البناءة لتستمد منها الدولة فكرة التعايش بين مختلف الأديان والثقافات

الفصل الثالث :-الوسائل النضالية:

- (1) العمل علي تصعيد المقاومة ضد نظام الجبهة الشعبية بكل الوسائل النضالية.
- (2) تعرية نظام (الجبهة الشعبية) الديكتاتوري الشمولي في المحافل الإقليمية والدولية
- (3) اعتماد نهج الحوار في حل الخلافات والمنازعات البيئية >
- (4) مد جسور العلاقات الودية مع الدول المجاورة ودول العالم لدعم قضية نضال شعبنا العادلة والمشروعة، وإرساء السلام الإقليمي والدولي .

الفصل الرابع :-لمرحلة الإنتقالية:

هي الفترة الممتدة ما بين سقوط أو تغيير النظام الديكتاتوري القائم و حتى إقامة حكومة منتخبة عبر عملية سياسية ديمقراطية دستورية.

(1) السلطة المؤقتة

هي السلطة التي تكون بعد سقوط النظام الشمولي لملى الفراغ السياسي ، وتتكون من الجهة التي اسقطت النظام وعمرها لايتجاز العام .

(2) مهام السلطة المؤقتة

- تعمل على إستتباب الأمن والسلام في البلاد
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي والضمير.
- إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات.
- الإعداد لعقد ملتقى وطني جامع تشارك فيه كل القوى السياسية والأطراف المعنية الأخرى بهدف تكوين حكومة وحدة وطنية إنتقالية.
- تتحفظ على ممتلكات وأموال الحزب تمهيدا لعرضها على البرلمان الإنتقالي للبت فيها.
- التصرف وفق القانون والمعايير الدولية في التحفظ على قيادت الحزب وقيادات أجهزته القمعية والمتعاونين معهم، تمهيدا لتقديمهم إلي العدالة والقانون.

(3) الملتقى الوطني الجامع :

يشارك فيه ممثلي كافة القوى السياسية والواجهات الدينية والاجتماعية والمنقفيين والشخصيات الوطنية.

(4) مهام الملتقى الوطني الجامع:

- يصادق على دستور حكومة الوحدة الوطنية الإنتقالية
- يختار البرلمان المرحلي للمرحلة الإنتقالية

(5) البرلمان الإنتقالي :

يعتبر المجلس التشريعي للمرحلة الإنتقالية ، ويتكون من كل القوى السياسية والشخصيات الهامة المشاركة في الملتقى الوطني الجامع.

(6) مهام البرلمان الإنتقالي:

- يكون الحكومة الإنتقالية من بين عضويته
- بناء على الدستور الإنتقالي المصادق عليه من قبل الملتقى الجامع ، يضع الموجهات والسياسات العامة التي تُسِير بها الحكومة الإنتقالية شئون البلاد.
- يتابع ويراقب سير عمل الحكومة الأنتقالية

(7) حكومة الوحدة الوطنية الإنتقالية

تعتبر الجهاز التنفيذي الذي يقود ويدير شئون البلاد في الفترة الإنتقالية بناء على الدستور الإنتقالي ، وكذلك القوانين والسياسات والموجهات الصادرة عن البرلمان الإنتقالي .

(8) مهام حكومة الوحدة الوطنية الإنتقالية:

- تقوم بتسيير الشئون الإدارية للبلاد وتوفير الخدمات الأساسية والعديلية والإقتصادية .
- تقوم بحل الأجهزة القمعية واستبدالها بأجهزة تحفظ أمن وسلامة وإستقرار البلاد، وتقوم بمتابعتها.
- تقوم بوضع وتنفيذ برامج إعادة وتوطين اللاجئين في بلادهم.
- تكوين مفوضية وطنية للإحصاء السكاني .
- إعادة بناء قوات دفاع وطني لحماية التغيير الديمقراطي وسيادة الوطن وحدوده
- تكوين مفوضية لإعداد قانون الأحزاب السياسية وممتابعة سير عملها.
- تكوين مفوضية لإعداد دستور وطني وممتابعة سير عملها.
- تكون مفوضية مستقلة للإنتخابات الوطنية وفق الدستور الوطني وتوفر الدعم اللازم لها
- عقب إعلان نتائج الإنتخابات، تسلم الحكومة الأنتقالية مهامها للحكومة الجديدة المنتخبة.

(9) مدة حكومة الوحدة الوطنية الإنتقالية :

مدة حكومة الوحدة الوطنية الإنتقالية يحددها البرلمان الإنتقالي للوحدة الوطنية

الفصل الخامس: أحكام عامة

- لا يجوز التعديل في هذا الميثاق السياسي إلا من قبل المؤتمر العام للمجلس الوطني.
- يعتبر هذا الميثاق ساري المفعول من تاريخ المصادقة عليه

اللجنة المشتركة للمكتب التنفيذي واللجنة التحضيرية

----- سبتمبر 2018